والديمقراطي، استمراراً خلّاقاً للنضال الوطني الفلسطيني، فشكّلت مرحلة متميّزة تركت آثارها وصداها في العالم بأسره، وعزّزت الاعتراف الدولي بحقوق شعبنا وبمنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تتوان عن توظيف هذا التأييد والاستقطاب الدوليين، فانعقد مجلسنا الوطني، في دورته التاسعة عشرة، وأطلق مبادرة السلام الفلسطينية، وتمّ الاعلان التاريخي، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، عن ولادة دولة فلسطين.

وقد رحّب العالم بمبادرتنا السلمية من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين، التي عقدت في جنيف؛ كما اعترف معظم دول العالم بدولة فلسطين وأقام معها علاقات دبلوماسية وسياسية.

وعلى الرغم من الترحيب الدولي بالمبادرة الفلسطينية، وبالخطاب التاريخي لرئيس دولة فلسطين، الأخ ياسر عرفات، والذي أوضح للعالم بأسره رغبتنا بالسلام العادل، بحيث أعلنت الولايات المتحدة الاميركية، ولأول مرة، فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد أدّت سياسة التعنّت والرفض الاسرائيلية، منذئذٍ، الى افشال جميع المبادرات والجهود السلمية وايصالها الى طريق مسدود.

وجاءت تطوّرات اقليمية ودولية بعد ذلك، أهمّها حرب الخليج، والتغيّرات التي حدثت في المجموعة الاشتراكية، ممّا أدّى الى تبدّل جوهري في موازين القوى، فانتهت الحرب الباردة، وبدأت ملامح عصر جديد في العلاقات الدولية، وخاصّة في مجال العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، والتعاون فيما بينهما لحل الصراعات والمشاكل الاقليمية، سلماً.

لقد تابعت منظمة التحرير الفلسطينية عن كثب حركة الاحداث في العالم وتأثيرها في قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي. واذا كان الشعب الفلسطيني قد اغتُصب وطنه جرّاء مظالم النظام الدولي القديم، وحرم من أبسط حقوقه الوطنية والسياسية، وحتى الانسانية، فانه لا يصحّ، ولا يجوز، ضمن أي منطق، ان يُحرم من هذه الحقوق في ظل مرحلة نشوء النظام الدولي الجديد، الذي يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان وقدسية حق تقرير المصير للشعوب.

ان هذا الوضع الجديد يقتضي منّا التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية، وقراءة للمستجدات الاقليمية والدولية؛ كما يستدعي هذا الوضع استلهام دروس وخبرة الانتفاضة الشعبية التي جعلت هدف الاستقلال والحرية الفلسطينية برنامجاً قابلاً للتحقيق.

وانسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطينية سنة ١٩٨٨، ومع الشرعية الدولية، والعربية، تعاملت م.ت.ف. بشكل ايجابي وفعّال مع الافكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استندت الى الشرعية الدولية؛ كما رحّبت بالعناصر الايجابية التي وردت في اعلان الرئيس الاميركي، جورج بوش، ومواقف المجموعة الاوروبية، والاتحاد السوفياتي، ودول عدم الانحياز، وغيرها من الجهات الدولية. ان م.ت.ف. التي رحّبت بالجهود والمساعي السلمية الجارية، وتعاملت معها بايجابية، بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان، بوش وغورباتشيوف، لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الاوسط، ترى ان نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلّب مواصلة العمل مع الاطراف الاخرى لتحقيق الأسس التالية:

اولاً: استناد مؤتمر السلام الى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، والالتزام بتطبيقها، والتي تكفل الانسحاب الاسرائيلي الشامل من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ «الارض مقابل السلام»، والحقوق الوطنية، والسياسية، للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تأكيد اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الاراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الامن الدولي والامم المتحدة.

ثالثاً: وقف الاستيطان في الارض المحتلة، بما فيها القدس الشريف، كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام، مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

رابعاً: حق م.ت.ف. باعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في تشكيل الوفد الفلسطيني، من داخل، وخارج، الوطن، بما في ذلك القدس، وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافىء، وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

خامساً: تنسيق المواقف العربية بما يضمن